TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/41(1)/SC.1/L.1/Add.1
27 September 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**الدورة الحادية والأربعون**
**الجزء الأول**
**جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤**

**اللجنة الأولى التابعة للدورة**

## مشروع تقرير اللجنة الأولى لدورة مجلس التجارة والتنمية

**المقرر: السيد كارلوس أمورين (أوروغواي)**

**المحتويات**


| الفصل | | الفقرات |
|---|---|---|
| الثاني | التنمية المستدامة: التجارة والبيئة - أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق (البند ٤ من جدول الأعمال) . . . . . | ١-٩٩ |
| الأول | تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي، وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية المعنية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ (البند ٥ من جدول الأعمال) . . . . . | ١٠٠-١٠١ |


**ملاحظة للوفود**

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656/5655

## الفصل الثاني

# التنمية المستدامة: التجارة والبيئة - أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- كان معروضاً على اللجنة الأولى للدورة الوثائق التالية للنظر في البند ٤ من جدول الأعمال:

"أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/41(1)/4).

٢- قال القائم بأعمال شعبة التجارة الدولية إن هذه هي المرة الثانية التي يناقش فيها المجلس المسائل المتصلة بالتجارة والبيئة. وهو يتوقع أن تكون المناقشات حول الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية ستكون أكثر تحديداً من السنة الماضية وأنها ستدعم العمل التحليلي وأيضاً عملية بناء توافق الآراء. وكان مجلس التجارة والتنمية قد أنشأ، في استعراض منتصف المدة، فريقاً عاملاً مخصصاً للتجارة والبيئة والتنمية، اشتملت اختصاصاته على النظر في آثار السياسات والمعايير والنظم البيئية على الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية. وقد يرغب المجلس إذن في أن يقدم الإرشاد إلى عمل الفريق العامل وفي أن يبين بإيجاز المجالات التي يلزم فيها مزيد من التحليل المفصل. وسوف يستضيف الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً رفيع المستوى عن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في حين تنظر اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة والمشتركة بين الأونكتاد والمنظمة العالمية للتجارة في آثار مختلف التدابير البيئية على الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن تقدم المناقشات التي تجرى في المجلس وفي الفريق العامل المخصص إسهامات مفيدة في العمل المشترك بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة.

٣- ومن المرجح أن يكون للسياسات البيئية أثر متزايد الأهمية على الوصول إلى الأسواق وعلى القدرة التنافسية التصديرية، ولا سيما للبلدان النامية، وذلك لعدة أسباب. أولاً، نظراً لأن السياسات البيئية أصبحت أكثر صرامة وأكثر شمولاً، فإن آثارها المحتملة على الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية أكبر. وثانياً، مع التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي، قد يكون للسياسات الداخلية، بما فيها السياسات البيئية، على نحو متزايد، آثار على التجارة الدولية. فالمخاوف من احتمال تأثير المعايير البيئية في البلدان المتقدمة تأثيراً ضاراً على التجارة ومن أن تعمل عمل الحواجز غير التعريفية تسيطر على المناقشات الجارية حول التجارة والبيئة في البلدان النامية. وثالثاً، تصبح الآن النوعية البيئية للمنتجات والعمليات الإنتاجية أكثر أهمية بوصفها عاملاً في القدرة التنافسية الدولية وقد تؤثر على نحو متزايد على الاستراتيجيات التجارية. ورابعاً، أن السياسات والمعايير والنظم البيئية، إلى جانب إسهامها في التحسينات البيئية، تشكل القوة الدافقة الرئيسية "للقطاع البيئي" الذي يعتبر مصدراً لفرص العمل وخلق الوظائف.

٤- وفيما يتعلق بالتدابير المتعلقة بالمنتجات، شمل تقرير الأمانة فئتين عريضتين: '١' المنتجات التي يمكن أن توصف بأنها نظم تقنية وتقع في نطاق الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة؛ و'٢' التدابير التي نشأت حديثاً، مثل إعادة المعالجة، والتغليف ومقتضيات لصق البطاقات المتعلقة بالبيئة، التي تعرف بدرجة أقل في قواعد التجارة الدولية. وقد تعمل النظم المتعلقة بالمنتجات كحواجز غير تعريفية أو يُرى أنها كذلك عندما تنقصها الشفافية، أو عندما تكون الإجراءات تمييزية أو معقدة، أو عندما تكون مبرراتها العلمية ضعيفة. وتبين حالات الدراسات الإفرادية التي تجري في البلدان النامية أن الآثار التجارية على التدابير المتعلقة بالمنتجات كانت هامة في قطاعات وفئات من المنتجات محددة.

٥- وفيما يتصل بالروابط بين القدرة التنافسية والتدابير المتعلقة بالتجهيز، تتركز الاهتمامات الآن على أثر مثل هذه المعايير على التكاليف الإنتاجية للشركات والقطاعات المنظمة. وعلى المدى القصير، إن ضرورة امتثال شركة معينة لمعايير التجهيز يشكل ببساطة إضافة إلى تكاليفها الإنتاجية. وهكذا، إذا اضطرت شركة في أحد البلدان للامتثال لمعايير أكثر صرامة من المعايير المتعلقة بالشركات المماثلة في أمكنة أخرى، فإنه تبدو عليها المعاناة من عائق تنافسي. وقد تطالب الشركات بتدابير تجارية لكي تسوِّي في الظاهر ميدان اللعب التنافسي. ولكن التحليل التجريبي يبين أن الحجة المتعلقة بمثل هذه التدابير ضعيفة. وتتجه البلدان النامية نحو مقتضيات تجهيز أكثر صرامة وأكثر شمولاً استجابة للاهتمامات المحلية. ورغم ذلك، قد يكون تأثير معايير التجهيز على قدرتها التنافسية التصديرية كبيراً، ولا سيما عندما لا تعبِّر هذه المعايير عن الأحوال البيئية والإنمائية لهذه البلدان. وقد تكون التعديلات التي تُجرى استجابة للضغوط الخارجية ثقيلة بشكل خاص ومع ذلك تعجز عن الإسهام في أي تحسين هام في البيئة في البلد المصدِّر.

٦- وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواردة في التقرير، يمكن تخفيف الآثار الضارة المحتملة للمعايير المتصلة بالمنتجات بشفافية مناسبة وإجراءات إشعار وبنشر معلومات مناسبة للألوان ودقيقة على المصدرين. وفيما يتصل بمعايير التجهيز، قد يحتاج الأمر إلى جمع حكيم بين تدابير تنظيمية وأدوات اقتصادية في البحث عن حلول فعالة التكاليف في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأخيراً، ينبغي التشجيع على المبادرات الدولية لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، مع دعمه بالتمويل الكافي. ويجب بحث فرص التجارة بالنسبة للسلع والخدمات، ولا سيما من البلدان النامية.

٧- قال ممثل الأرجنتين إن بعض الأدوات التي تشملها السياسات البيئية الوطنية، مثل معايير المنتجات والتجهيز ونظام التغليف ولصق البطاقات، هي أدوات عملية، ولكن يجب أن تصحبها تغييرات في أنماط الاستهلاك، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بتبني التكاليف البيئية. والخطوة الأولى التي ينبغي القيام بها نحو تبني التكاليف البيئية هي إزالة الإعانات التي تولِّد مظاهر خارجية بيئية سلبية.

٨- أدت المجموعات المختلفة من المعايير المتعلقة بالمنتجات الغذائية في بلدان مختلفة إلى مشاكل تتعلق بالامتثال بالنسبة للمنتجين الأجانب. ولكن بذلت محاولات هامة من أجل التوفيق من جانب مجموعة القوانين الغذائية (Codex Alimentarius)، وكفل الاتفاق الجديد بشأن التدابير الصحية والصحية النباتية التي تم التفاوض عليها في إطار مفاوضات جولة أوروغواي، ألا تستخدم التدابير الصحية والصحية النباتية حجة لحماية الأسواق المحلية.

٩- إن برامج لصق البطاقات البيئية هي من حيث المبدأ أدوات عملية للسياسة البيئية، ولكن هناك خطر وجود آثار تجارية سلبية محتملة. ولا تشمل نصوص اتفاق الحواجز التقنية على التجارة برامج لصق البطاقات البيئية التي تحتوي على معايير تتصل بالتجهيز ولا تتصل بالمنتج النهائي، وهي تقع في المجال "الرمادي". ولذلك فإن هناك حاجة إلى التوصل إلى "توافق" دولي في الآراء في هذا المجال، وشدد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به الأونكتاد والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. ولكي يقوم لصق البطاقات البيئية بدور إيجابي بالنسبة للبيئة دون إعاقة التجارة الدولية، ينبغي أن يهدف إلى الحماية البيئية وليس إلى الحماية التجارية؛ ويجب أن تستند المعايير المتصلة بعمليات التجهيز على الأحوال القائمة في البلد المنتج أكثر منه في البلد المستهلك؛ ويتعين استشارة المنتجين الأجانب قبل وضع المعايير، ويجب أن تهدف برامج لصق البطاقات البيئية إلى الاعتراف المتبادل. وقد ساعدت المناقشة التي دارت في الغات حول التغليف على توضيح المسألة وأدت إلى توافق في الآراء بشأن أن النظم يجب أن تتقيد بنصوص اتفاق الحواجز التقنية على التجارة. كما ينبغي أن يكون هناك تفكير جديد بشأن التوفيق والاعتراف المتبادل في هذا الميدان. ويمكن للفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية أن يتناول هذه المسألة.

١٠- وأخيراً، فيما يتعلق باهتمامات بلده بشأن النظام التي يقتضي محتوى معاد معالجته سواء فيما يتعلق بمواد التغليف، يتعين التمييز بين النظام الذي يتعلق بالقابلية لإعادة المعالجة، والنظام الذي يتعلق بالمحتوى المعاد معالجته. ويقصد بالتدابير التي تنتمي إلى الفئة الأولى تنظيم المظاهر الخارجية في البلد المستهلك، في حين يقصد بتلك الداخلة في الفئة الثانية تناول المظاهر الخارجية في البلد المنتج. وعندما يكون للمظاهر البيئية الخارجية تأثير فقط داخل أراضي أحد البلدان، لا يحق لأي بلد آخر التدخل بفرض تدابيره الخاصة به بطريقة خارجة عن نطاق الولاية القانونية الوطنية. وفي هذا الصدد، قد يُطلب إلى المنتجين الأجانب أن يتقيدوا بنظام المحتوى المعاد معالجته فقط إذا تعلقت هذه النظم بالمواد المعاد معالجتها المتاحة فعلاً في البلد المنتج، ثانياً، يمكن فرض نظام يفرض قابلية المنتجات أو مواد التغليف لإعادة المعالجة فقط إذا كانت تنظم المظاهر البيئية الخارجية في البلد المستهلك. والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو في حالة تدابير مختلفة موضوعة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١١- قال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (جمهورية إيران الإسلامية) إنه عندما تستورد البلدان النامية آلات من البلدان المتقدمة، لا يجوز رفض الوصول إلى أسواق هذه البلدان للمنتجات المصنوعة بواسطة الآلات المستوردة لمجرد أسباب بيئية. وفي هذا الصدد فإن إقامة بنية أساسية متينة في البلدان النامية يشكل شرطاً أساسياً لا تصبح عملية التنمية بدونه، حتى إذا بدأت، قابلة للاستدامة. ومن الضروري أيضاً إرساء الأسس الاجتماعية - الثقافية اللازمة لتعزيز الوعي البيئي من خلال التوعية الجماهيرية وأيضاً التدريب المتخصص والتقني.

١٢- وأضاف أن المجموعة الآسيوية تخشى رغم تأييدها للنتائج الواردة في الوثيقة TD/B/41(1)/4 من احتمال استخدام التدابير البيئية كحواجز غير تعريفية تقيمها خاصة البلدان الصناعية في وجه البلدان النامية. ويمكن تحسين النوعية الإصحاحية والبيئية لمنتجات البلدان النامية من خلال زيادة الالتزامات المتعددة الأطراف بتعزيز المعايير الإصحاحية ومعايير الصحة النباتية وكذلك من خلال زيادة الاستثمارات الرأسمالية والمساعدة التقنية التي تتيحها الشركات عبر الوطنية والمصارف الصناعية من أجل القيام على سبيل المثال بإنشاء وتوسيع مرافق لتجهيز المواد الخام وتحويلها إلى سلع ذات قيمة مضافة أعلى والعمل في النهاية على

تسويقها فيما وراء البحار. وأعرب أيضاً عن أمله في أن يتيسر استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية الصغرى في البلدان النامية.

١٣- وقد بذل الأونكتاد جهوداً كبيرة فيما يتعلق بوضع خطوط عريضة للسياسة العامة في مجال التنمية المستدامة ويمكن أن يواصل مساهمته بحشد الأموال والخبرة التقنية في إطار برامج التعاون البيئية التي تؤيدها الدول الصناعية الكبرى. ولتطوير وتعزيز مثل هذا التعاون لا بد من وجود إطار متعدد الأطراف يوفر ما يكفي من الزخم والموارد للاضطلاع بمشاريع نموذجية في صناعات معينة تحظى بالأولوية في البلدان النامية وتسمح بالإنتاج على نطاق كبير لسلع قابلة للتسويق. كما يلزم توفير المساعدة التقنية لمجابهة المشاكل البيئية التي سببتها الصادرات الماضية لآلات معيبة ومواد خطرة.

١٤- وقال ممثل النمسا إن عدداً من القضايا المتصلة بالآثار التجارية للسياسات البيئية قد تم تناوله بالفعل وعلى نحو واف في قواعد النظام التجاري العالمي. وبناء عليه ينبغي لمعايير الأغذية والشروط الواجب توافرها في المنتجات والتي وضعت من أجل حماية الصحة ومكافحة أمراض الحيوانات أن لا تصبح في مركز اهتمام الأونكتاد حيث يجب أن ينصب التحليل على المجالات التي تكون العلاقة بين التجارة والبيئة فيها غير مغطاة التغطية الوافية بواسطة نظام قواعد التجارة الدولية.

١٥- وفيما يتعلق بالعلاقة بين معايير التجهيز والقدرة التنافسية أعرب عن موافقته على أن هذه القضية تشكل جزءاً من عمل الأونكتاد. فإن عدم الامتثال للمعايير البيئية قد يتيح في أحيان كثيرة للمنتج ميزة تنافسية كبيرة. غير أنه تحقيقاً لمزيد من الوضوح في المنهجية المتبعة ينبغي أن تكون الوجهة العامة لعملنا مستهدفة الحصول قدر الإمكان على صورة أكثر تمايزاً لكامل مجموعة التدابير ذات الهدف البيئي. وفي التحليل الذي أعدته الأمانة تم بحث القضايا المختلفة التي يحتمل أن تنشأ عن كون الآثار البيئية تختلف باختلاف عمليات الإنتاج والتدابير ذات الصلة. وقد يكون من المفيد للغاية بحث ما إذا كان تدبير معين يتطرق للشواغل البيئية العالمية أو الإقليمية أو العابرة للحدود أو المحلية.

١٦- وأعرب عن شكوكه في النتيجة التي توصلت إليه الأمانة من أن مناقشة القدرة التنافسية قد يعرض البلدان النامية بلا داع لضغوط من أجل تخصيص مزيد من الموارد لإدخال تحسينات بيئية معينة بدلاً من حرية الاختيار على أساس ظروفها وأولوياتها البيئية والإنمائية الخاصة بها وتساءل عما إذا كان خطر المبالغة في اللجوء إلى الحمائية عالياً. ولئن كان يشاطر الأمانة قلقها من أن تستخدم التدابير البيئية المتصلة بالتجارة كتدابير مقنَّعة ذات أغراض حمائية فإنه لا ينبغي التسليم بداءة بأن أي تدبير بيئي هو تدبير حمائي. فالأثر البيئي لتدبير معين وكذلك الآثار الأخرى المترتبة على مثل هذا التدبير ينبغي أن تدرس على أساس كل حالة مع مراعاة الغرض البيئي وكذلك آثار التدابير الأخرى التي يمكن أن تكون قد ساهمت هي الأخرى في تحقيق الهدف البيئي المقترح.

١٧- وأضاف أنه يتطلع إلى مداولات الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية. فالتوازن الدقيق في الجمع بين أدوات السياسة العامة من جهة والأدوات الاقتصادية من جهة أخرى ضروري لتحقيق الأهداف البيئية، المحددة لكل مجتمع. وقد يكون التنسيق بين السياسات والمناهج والمعايير هدفاً يستحق الثناء غير أن التوافق الدولي في الآراء يعتبر عادة صعب المنال والتنسيق العالمي كان في الغالب يميل إلى الهبوط بالمعايير. فالتدابير البيئية يمكن بل ينبغي أن تكون ذات أثر حفاز والمنتجون الذين اعتمدوا معايير بيئية

أعلى كثيراً ما تمكنوا في الوقت نفسه من تحسين فرص وصول منتجاتهم إلى الأسواق. وفي معظم الأحوال تم اتخاذ تدابير بيئية عن طريق تغيير أنماط الاستهلاك في البلد المستورد. وقد يكون من المفيد التصدي في المستقبل للآثار التجارية التي كانت مقصودة والتي يمكن تبريرها لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهدف بيئي مشروع.

١٨- وقالت ممثلة إندونيسيا إنه ينبغي عند التصدي للقضايا البيئية ألا يغيب عن الأذهان أن السياسات البيئية وإن كانت في الأمد الطويل تسهم في التنمية المستدامة للبلدان النامية فإنها ترتب في الأمد القصير تكاليف اقتصادية واجتماعية لا يمكن تجنبها. ونظراً للتضحيات التي قبلتها البلدان النامية بتمسكها بالتزام تحسين البيئة فإنه ينبغي ألا يساء استخدام السياسات والتدابير كأدوات لحماية الصناعات المحلية. وأسباب مثل هذه الحواجز يمكن عادة عزوها إلى نقص الشفافية (معلومات متأخرة وغير دقيقة) أو لإجراءات تمييزية ومعقدة. وأياً كانت الأسباب الجذرية كانت الشواغل البيئية تستبدل في حالات كثيرة باعتبارات القدرة التنافسية.

١٩- ولا يمكن تحقيق التوحيد والتنسيق وتدخيل العوامل الخارجية إلا من خلال التعاون الدولي في مجال المعايير والتنسيق ونقل ما يسمى "بالتكنولوجيا النظيفة"، والمساعدة المالية وبناء القدرة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وفيما يتعلق بالتجارة في النفايات الخطرة أعربت عن قلقها من أن إعادة التدوير أو استعادة المواد كان في معظم الحالات مجرد ذريعة وأن شحنات من النفايات البريئة في ظاهرها ثبت بعد ذلك أنها تحتوي على مجموعة متنوعة من النفايات الخطرة بما في ذلك نفايات المستشفيات والأوساخ الصناعية. وما يربو على ٩٠ في المائة من هذه الشحنات منشأه بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٠- وقد اعتمدت البلدان النامية في الأصل سياسات وتدابير بيئية تعكس أولوياتها الوطنية في مجال التنمية. غير أن البلدان النامية لم تجد أمامها خيار، نظراً لارتباط السياسات البيئية ارتباطاً بالغاً بالتجارة، سوى أن تتكيف مع المعايير البيئية المفروضة عليها من البلدان المستوردة. ولا ينبغي أن يستمر ذلك الوضع.

٢١- ويمكن للفريق العامل المخصص المنشأ حديثاً بشأن التجارة والبيئة والتنمية أن يلعب دوراً ذا شأن في التصدي للقضايا ذات الصلة بمخططات الملصقات البيئية والشهادات البيئية. وهذه قضية تعلق عليها إندونيسيا أهمية خاصة لأنها واجهت بالفعل مشاكل مع عدة بلدان مستوردة. وأبرزت في هذا السياق أن الملصقات البيئية والشهادات البيئية يجب أن تقوم على أساس اعتراف متبادل ولا بد من بذل جهود لوضع تدابير تنظيمية وطنية تراعي أولويات التنمية الوطنية في إندونيسيا.

٢٢- وقالت ممثلة الصين إن المناقشة الدولية حول الترابط بين التجارة والبيئة أصبحت متزايدة الأهمية وأن الجهود تبذل الآن للتوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية وجعلها متعاضدة وكذلك إزالة كل الآثار السلبية الممكنة. وفي هذا الصدد قد تؤثر اللوائح المتصلة بالمنتجات أو المتصلة بعمليات التجهيز في فرص الوصول إلى الأسواق وفي القدرة التنافسية لا سيما في حالة البلدان النامية.

٢٣- فالتنمية الاقتصادية والحماية البيئية في البلدان النامية هما في مستويات منخفضة نسبياً بسبب عدم كفاية الموارد المالية والبنية التحتية والمعلومات. هذا بالإضافة إلى أن القطاعات التي تتحلى البلدان

النامية فيها بمنافسة خاصة مثل المنسوجات والأحذية والمنتجات الزراعية والمنتجات التعدينية هي التي تتأثر أكثر من غيرها بالتدابير البيئية المتصلة بالتجارة في أسواق التصدير. لذلك فإن البلدان النامية تجد نفسها في وضع صعب ينطوي على حلقة مفرغة لا تستطيع فيها أن تمتثل للشروط الجديدة المتصلة بالبيئة في الأسواق المستوردة وأصبحت تفقد حصتها من السوق وبالتالي قلّ ما يتوفر لديها من موارد لإدخال التحسينات البيئية. ولا يملك أي بلد الحق في فرض أنظمته البيئية على بلدان أخرى أو خلق عقبات جديدة في التجارة الدولية، وتحتاج البلدان النامية إلى دعم تنميتها الاقتصادية. فزيادة فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية تعتبر من أنسب الوسائل لبلوغ مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية التي تعتبر شرطاً أساسياً للتحسين البيئي. وعلى البلدان المتقدمة أن تعترف بهذا وتمنح منتجات البلدان النامية معاملة متمايزة.

٢٤- وينبغي أن تحدد المعايير المتصلة بالمنتجات وعمليات التجهيز وفقاً لمستوى التنمية الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية للبلدان النامية، ولا يمكن تطبيق نفس المعايير على البلدان المتقدمة والبلدان النامية. والشفافية تعتبر من القضايا الرئيسية. فهناك حاجة واضحة إلى تأمين شفافية كاملة في السياسات والأنظمة البيئية. وينبغي أن يقترن ذلك بالتعاون التقني وهو المجال الذي يجب أن يلعب فيه الأونكتاد دوراً هاماً.

٢٥- ويتطلب تأمين التعاضد بين السياسات البيئية والتجارية تعاوناً دولياً في مجالات مثل الملصقات البيئية والتغليف البيئي أنظمة المنتجات. وعلى البلدان المتقدمة التزام أدبي بتزويد البلدان النامية، بالمساعدة التقنية والمالية وكذلك إعانتها في إنشاء الآليات والمؤسسات اللازمة لتحسين بيئتها. وقد تكون مساهمة الأونكتاد في هذا الميدان منصبة خاصة على تحليل السياسات وتوفير المعلومات والتعاون التقني لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات الدولية بصورة أنشط.

٢٦- وبينما أثنى ممثل اليابان على الأمانة لتقريرها، فقد قال إنه سيكون من الملائم الاسراع بغية التوصل الى استنتاجات موضوعية بصدد هذه المسألة البالغة التعقيد. واضاف أن صلاحيات الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية تركز بوضوح على دراسة آثار السياسات البيئية على امكانية الوصول الى الأسواق وعلى القدرة التنافسية، ومن ثم فيمكن للمجلس تقديم توجيهات بصدد الأعمال المقبلة للفريق العامل المخصص.

٢٧- ومضى يقول إن لكل بلد حقا مشروعا في تصميم وتنفيذ سياساته المحلية، وانه ينبغي احترام هذه القرارات السياسية. وهكذا، فإنه حتى ولو كان للسياسات البيئية أثر على التجارة، فينبغي عدم الطعن فيها لهذا السبب وحده، شريطة أن يكون قد جرى اعتمادها على نحو منفتح ومنصف وغير تمييزي. واذا ما وضع بلد ما معايير بيئية صارمة، فيمكن أن تتأثر امكانية الوصول الى أسواق ذلك البلد، ولكن من غير الملائم النظر الى هذه المعايير على انها تشكل حاجزا غير جمركي.

٢٨- ولا تختلف المعايير البيئية في هذا الصدد عن غيرها من معايير الانتاج المتعلقة بالنوعية أو بالصحة العامة، وينبغي اعتبار الوفاء بهذه المعايير شرطا أساسيا لدخول أي سوق طالبة.

٢٩- وذكر، من المنطلق نفسه، أن وفده تساوره شكوك بصدد مفهوم "الاغراق الايكولوجي". فعندما تكون في بلد ما معايير بيئية أقل تشددا أو أقل صرامة من بلد آخر، فإن هذا مرة أخرى هو خيار البلد المعني. ورغم أن منتجات هذا البلد تصبح، لذلك السبب، في وضع أفضل بالنسبة لمنتجات البلدان الأخرى في

المنافسة الدولية، فينبغي عدم توجيه النقد اليها بسبب ذلك. كما ينبغي عدم اتهامها بالاقدام على "الاغراق الايكولوجي". وان كان مع ذلك يشك في أن هناك بالفعل مزايا ناجمة من تراخي المعايير البيئية.

٣٠- وقال إن وفده يسلم بالحاجة الى تحسين الشفافية وبأهمية التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية على التوفيق بين سياسات البيئة والتجارة والتنمية. والأونكتاد في وضع طيب يتيح له تحليل المزايا والمضار الحقيقية والممكنة التي يمكن أن تعود على البلدان النامية في ميدان التجارة والتنمية والاهتداء الى وسائل لتوسيع نطاق خيارات السياسات للبلدان النامية بواسطة تدابير مختلفة تشمل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا واستخدام الموارد المالية من كل من القطاعين العام والخاص. ويمكن تحقيق الانسجام بين التجارة والبيئة، بل ويمكن أن تدعم كل منهما الأخرى.

٣١- وقالت ممثلة سويسرا إن التشريعات البيئية الصارمة التي تنفذها البلدان المتقدمة أسفرت عن توليد ضغط لتحقيق انسجام دولي للمعايير والأنظمة. وينشأ هذا الضغط من خشية البلدان المتقدمة من أن تصبح في وضع اقل قدرة على المنافسة، ومن ثم فهو نتيجة اعتبارات اقتصادية لا اعتبارات بيئية. وتخشى البلدان النامية، من جانبها، أن تفقد منتجاتها أيضا فرصة الوصول الى الأسواق بسبب التدابير الجديدة المتصلة بالبيئة التي تضعها البلدان المستوردة. وهكذا فإن الأسباب الاقتصادية تلعب دورا مسيطرا في ميدان ينبغي أن تحكمه الاعتبارات البيئية.

٣٢- واردفت قائلة إن تنسيق المعايير والأنظمة للمنتجات يمكن أن يكون فعالا، من وجهتي النظر البيئية والاقتصادية على السواء، وذلك بالنسبة للمستهلك، ولكن الشيء نفسه قد لا يصدق على المنتج. وتلك هي الحالة بصفة خاصة عندما تتباين الظروف الاقتصادية والبيئية بصورة درامية فيما بين البلدان المنتجة والمستهلكة، كما هو الحال عندما يستهلك الشمال منتجا مصنّعا في الجنوب. ومن ثم فقد قالت إنها تتفق مع موقف الأمانة القائل انه من الممكن اعتبار تنسيق أنظمة المنتجات هدفا مناسبا، في حين أن تنسيق أنظمة التصنيع لن يكون مبررا.

٣٣- ومضت تقول إن استخدام أدوات من قبيل العلامات الايكولوجية ينبغي أن يظل طوعيا وينبغي عدم استخدامه لمنع المنتجات عند الحدود. ويمكن للحكومات أن تدعم هذه المبادرات، وذلك مثلا بأن تبقي تكاليف المعلومات وعقد الصفقات عند مستوى منخفض، لا سيما عندما ينطوي الأمر على شركات صغيرة، أو عن طريق دعم وتنسيق المبادرات المعنية. وينبغي أن يكون دور الحكومة هو ضمان الحفاظ على فرصة الوصول الى الأسواق، لا الحد منها.

٣٤- وذكرت أن نقل التكنولوجيا شرط أساسي لتمكين البلدان النامية من تحسين المرافق الأساسية البيئية. على أن البلدان النامية يمكن أن تلعب دورا هاما عن طريق تهيئة الظروف المواتية لاجتذاب التكنولوجيا الأجنبية. واضافت أن سويسرا في سبيلها لتطوير معايير لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص وعدة منظمات غير حكومية.

٣٥- وأخيرا، فقد قالت إنها تتفق مع الأمانة على أن تحسين فرصة الوصول الى الأسواق تمثل طريقة جيدة جدا لتحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة في كل من الميدانين البيئي والاقتصادي.

٣٦- وقال ممثل المكسيك إن أحد القيود التجارية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية تتمثل في التدابير غير الجمركية، التي تتكاثر الآن استنادا الى أسس بيئية. وأضاف أن لعمليات التنمية والتصنيع والاستهلاك آثارا تراكمية على البيئة والموارد الطبيعية، وقد يكون من العسير تصحيح هذه الآثار دون توافر التعاون الدولي لصالح التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فلكي تتمكن البلدان النامية من ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، فإن هناك حاجة الى توافر ارادة سياسية لتغيير الأنماط الاقتصادية، وضمان تحسين توزيع الدخل، وتعزيز التنمية، والتوزيع السليم للابتكار التكنولوجي. وتساءل في هذا الصدد، عما إذا كان على البلدان النامية أن تتحمل مسؤولية استخدام تكنولوجيات كثيرا ما تكون عتيقة بيئيا، واقترح اتاحة معاملة تفضيلية خاصة للبلدان النامية بمعايير الوصول إلى التكنولوجيات المواتية والمأمونة بيئيا.

٣٧- وقال إنه ينبغي تفادي استخدام تدابير تسفر عن تشوهات في التجارة، لأنها يمكن أن تحقق أثراً عكسيا في مجال الأهداف البيئية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأفضل طريقة لتحديد ما إذا كانت المعايير أو السياسات تشكل حواجز تجارية هو تقييم ما إذا كانت ترمي الى التمييز لصالح المنتجين المحليين. وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان على تعيين الحواجز التجارية المستحدثة استنادا الى أسس بيئية، وكذلك على تحديد أنجع السياسات لمحاربة هذه الحواجز. وينبغي عليه أن يواصل الدراسات المتعلقة بوضع العلامات الايكولوجية، والدراسات الافرادية القطرية المتعلقة بالتوفيق بين السياسات التجارية والبيئية. وينبغي تعزيز أنشطته المتعلقة بالتعاون التقني عن طريق الحلقات الدراسية، والدراسات وتحليل السياسات. وذكر أن المفاوضات المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية في اطار عمل الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية ستوسع من نطاق القاعدة المعرفية للبلدان النامية.

٣٨- وتصدى ممثل استراليا لثلاثة هواجس هامة: أولها القلق من أن الصناعات التي تقع في بلدان تكون فيها المعايير أشد قد تعاني من انخفاض قدرتها التنافسية مما يمكن أن يفضي الى إعادة وزعها في بلدان تطبق معايير أقل تشددا؛ وثانيا، القلق من أن الاحتواء الداخلي للآثار البيئية الخارجية قد يسفر عن خسارة في القدرة التنافسية للبلدان النامية بالنظر الى كل من أهمية العوامل السعرية بالنسبة لها واحتياجها الى تحديث التكنولوجيا لديها لتلبية المعايير البيئية؛ وثالثا، القلق الناشئ من أن مخططات وضع العلامات والتغليف واعادة التدوير يمكن أن تستحدث حواجز أمام الوصول الى الأسواق، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

٣٩- ومضى يقول إنه وان تكن الدراسات التجريبية لم تبين حتى الآن وجود أي أثر مهم على قرارات التجارة وإعادة الوزع ، الا في قطاعات محددة وفي فئات من المنتجات، فإن زيادة استخدام السياسات البيئية تقتضي المزيد من الدراسة. ونوه في هذا الصدد بالدور الأساسي للشفافية، وعدم التمييز، والتعاون الدولي في تقليص أثر السياسات المتصلة بالبيئة ووضع العلامات الايكولوجية على التجارة.

٤٠- وقال إن تركيز المناقشة دون داع على معايير التصنيع تنطوي على خطر الضغط على البلدان النامية لتحويل الموارد بعيداً عن معايير تعكس ظروفها وأولوياتها الخاصة. وفي هذا الصدد، فقد تكون أهم مسألة بيئية للبلدان النامية هي البنية الأساسية. وتستحق هذه المسألة بصفة خاصة المزيد من البحث.

٤١- وذكر أنه في حين أن المعايير البيئية الصارمة يمكن أن تعزز الابتكار التكنولوجي، فإن المعايير المتراخية يمكن أن تشجع الصناعات غير القادرة على المنافسة الموجهة الى الداخل. ولكن من الجوهري، في

هذا الصدد، ضمان توافر القدرة لدى البلدان النامية للمشاركة في التغيرات الدينامية المتصلة بالابتكار التكنولوجي. وهذه النقطة الأخيرة أيضا تستحق المزيد من الدراسة.

٤٢- وذكر أخيرا أن للأونكتاد دورا هاما يؤديه في الاهتداء الى حلول تعاونية للنهوض بكل من الأهداف البيئية والتجارة المعززة للتنمية.

٤٣- وقال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انه ينبغي حل المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية عن طريق تعاون دولي واسع النطاق في جميع الميادين - السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. ويجب لدى النظر في السياسة التجارية المتصلة بالبيئة، إيلاء الاهتمام، للمشاكل الحقيقية التي تواجهها البلدان النامية بغية التعامل على نحو صحيح مع الآثار المترتبة على القدرة التنافسية التجارية وامكانية الوصول الى الأسواق. وينبغي ألا تضع الجهود الرامية الى صياغة سياسة تجارية متصلة بالبيئة حاجزا أمام الأنشطة الانتاجية والتجارية للبلدان النامية، بل ينبغي أن تسهم في تنمية اقتصاداتها.

٤٤- وقال إن على البلدان المتقدمة أن تلتزم، بالاضافة الى الالتزامات المالية التي تعهدت بها بالفعل في نطاق الأمم المتحدة، بتوفير دعم مالي إضافي لتيسير صياغة وتنفيذ السياسات التجارية المتصلة بالبيئة للبلدان النامية. وينبغي أيضا أن تتخذ خطوات ملائمة لمنع الممارسات الحمائية التي تعوق الصادرات من البلدان النامية، وينبغي أن تمنع إعادة وزع مواقع الصناعات الضارة والتخلص من النفايات الصناعية في البلدان النامية.

٤٥- وشدد على أهمية تقديم المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة للسياسات التجارية والبيئية الى البلدان النامية. كما ذكر أنه ينبغي ايلاء اهتمام خاص لضمان التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا في آسيا وافريقيا.

٤٦- وشدد ممثل جمهورية كوريا على الحاجة الى زيادة المداولات حول المسائل المتعلقة بالتدابير الخاصة بالمنتجات وامكانية الوصول الى الأسواق. وينبغي في هذا الصدد اجراء مزيد من التحليل، لا لمعايير الأغذية وحدها، بل وأيضا لقطاعات أخرى، لأنه يعتقد أن الأنظمة والمعايير التقنية يمكن أن تكون لها آثار تجارية. وأضاف أن التدابير البيئية المطبقة في شكل أنظمة ومعايير تقنية ينبغي أن تتسق مع أحكام الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة واتفاق تطبيق التدابير المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية ومع مبادئ الضرورة والتناسب والشفافية. ومن المأمول فيه أن تخضع أعمال المنظمة الدولية للتوحيد القياسي في ميدان وضع المعايير البيئية الى تقييم لأثرها التجاري، وينبغي رصد التطورات الجارية في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي على النحو الملائم وتنسيقها في اطار أعمال الأونكتاد.

٤٧- وقال إن المتطلبات المعلقة بالتغليف بالمواد المعاد تدويرها، ونشوء التزامات سحب البضائع، والآثار التجارية المحتملة الناشئة عن التدابير الطوعية مسائل تثير القلق، لأن هذه التدابير يمكن أن تلحق آثارا معاكسة بالموردين الأجانب، لا سيما بصغار الموردين من البلدان النامية. وقال إنه بالنظر الى الميزة التي يحتمل أن تعود على الموردين المحليين نتيجة لبرامج اعادة التدوير وتصريف النفايات، فينبغي ابتكار وسائل لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات مسبقا لصالح الموردين الأجانب، لا سيما الموردين من البلدان النامية.

٤٨- واردف قائلا إن معايير وأنظمة التصنيع في البلدان النامية كثيرا ما تماثل المعايير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وان يكن التطبيق أضعف بسبب الافتقار الى التكنولوجيا والموارد اللازمة لتعزيز المعايير البيئية. واضاف أن السياسات المتعلقة بالمنتجات وتنفيذها يؤثران بدرجة كبيرة على التجارة والقدرة التنافسية، ومن ثم فينبغي أن ينظر الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية في اتجاهات وضع السياسات وفي آثارها. وينبغي على هذا الفريق أن يتبع نهجا جامعا ازاء مسائل التجارة والبيئة، وينبغي لكل من مجلس التجارة والتنمية والفريق العامل المخصص أن يتعاونا مع المحافل الأخرى ذات الصلة.

٤٩- وقال ممثل الولايات المتحدة إنه يقدر الجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لإرساء فهم مشترك للمسائل المتصلة بالتجارة والبيئة، وانه يرحب بالعرض الواضح لحقيقة أن المعايير البيئية المتراخية يمكن أن تسفر فيما بعد عن زيادة التكاليف في مجالي تخفيف الآثار وتدهور الموارد، ويمكن أن تدعم صناعات غير كفؤة وغير قادرة على المنافسة.

٥٠- وقال إن التدابير البيئية يتم اعتمادها، بصفة عامة، لحماية الموارد البيئية الثمينة والسريعة التناقص. هي تستند الى عمليات تقييم تقني وبيئي سديدة ولا تعكس مجرد استجابات سياسية لمخاوف عامة لا تستند الى أساس. وقد أولى تقرير الأمانة اهتماما أكثر من اللازم لمثل هذه المخاوف واهتماما اقل من اللازم للأساس المنطقي الذي تستند اليه حماية البيئة.

٥١- واضاف أن اختلالا آخر في التوازن يتبين في الاشارة الى ثلاثة أنواع من الحظر فيما يتعلق بفقد الدخل من الصادرات. ولم يرد ذكر بأي قدر من التفصيل الا لحالة حظر واحدة، ولم يرد دليل واقعي لبيان أية خسارة في الدخل نتيجة لحالتي الحظر الأخريين. ولم ترد أية وقائع تتعلق بالحد من الخطر نتيجة لحالات الحظر. وفي فرع آخر، شكك التقرير في التطبيق العملي لتحليل الدورة العمرية ولكنه لم يطور أية حجة مؤيدة لهذه الشكوك. وكيما يحافظ التقرير على منظور متوازن، فينبغي أن يسلم بأية أوجه قصور قد تكون قائمة، ولكنه ينبغي أن يسلم بأن المفهوم يمكن تطويره.

٥٢- ومضى يقول إن التقرير يمكن أن يسهم أيضا في سوء فهم عام للغرض من متطلبات التغليف ووضع العلامات. إذ أن متطلبات التغليف تركز على الحلول الطويلة الأجل لمشكلة التخلص من النفايات واستخدام المواد الأولية. وتوفير محتوى من المادة المعاد تدويرها عنصر أساسي في محاولة عكس مسار الاعتماد الخطر على المصادر الأولية لمادة التغليف. وفي حين أن الولايات المتحدة تسلم بالآثار الممكنة التي يمكن أن تترتب على مد نطاق أنظمة المحتوى من المادة المعاد تدويرها لتشمل الواردات، فإن المناقشة المحدودة التي جرت حتى الآن لا تبرر اجراء تفريق بين أنظمة القابلية لاعادة التدوير والمحتوى من المادة المعاد تدويرها. ولا مفر من وجود تأثيرات متباينة فيما بين البلدان والصناعات، ولا ينبغي استخدامها لعرقلة قواعد معقولة تهدف لحماية البيئة.

٥- وذكر أن تقرير الأمانة يؤكد أنه ينبغي وضع معايير وضع العلامات والتغليف على نحو شفاف. وتؤيد الولايات المتحدة جهود الأمانة لحث البلدان على وضع أحكام لا تكون بمثابة حواجز مقنعة أمام التجارة. وينبغي أن تكون أحكام العلامات الايكولوجية مبررة علميا وألا تكون أكثر تعقيدا من اللازم، وينبغي أن تؤخذ

احتياجات اقل البلدان نموا في الحسبان لدى وضع اشتراطات العلامات والتغليف. ولكن البلدان ينبغي أن تعمل معا للاهتداء الى أساليب تدريجية للمضي قدما في هذا المجال الحيوي.

٥٤- واستطرد قائلا إن تقرير الأمانة يستنتج أن متطلبات المعلومات يمكن أيضا أن تمثل حواجز أمام التجارة. ويمثل نشر المعلومات خطوة هامة في تثقيف المستهلكين بشأن المخاطر المقترنة بالمنتجات، والبرامج المتصلة بذلك طوعية بصفة عامة. والدليل ضئيل عل أنها تؤثر بشكل جوهري على الأنصبة السوقية، في الوقت الذي ما تزال فيه أفضليات المستهلكين مرتبطة بالسعر بصفة أساسية. وتشعر الولايات المتحدة بالثقة بأن الصادرات لن تتأثر على نحو معاكس، وبأن معظم البلدان مستعدة للمشاركة في برامج وضع العلامات.

٥٥- وذكر فيما يتعلق بعدم التناسب المزعوم للأثر على المنتجات المستمدة من موارد طبيعية وبارتفاع تكاليف الامتثال التي من شأنها أن تجعل أقل البلدان نموا غير قادرة على المنافسة، أن هناك حاجة الى مزيد من التحليل. فكثير من التكنولوجيات الجديدة بسيطة وأكثر كفاءة وستحسن القدرة التنافسية فعليا.

٥٦- واضاف أن البنية الأساسية، مثل معالجة المجارير، ينبغي أن تكون لها أولوية قصوى. ولكن التنمية وحماية البيئة متكاملان. ولكي تصبح التنمية الاقتصادية مستدامة فعلا، فيجب عدم تضييق نطاق الاختيارات المتاحة أمام الأجيال المقبلة بتدمير الأنظمة الايكولوجية. وكان على تقرير الأمانة أن يعطي صورة أكمل للتكاليف والمكاسب الاقتصادية الناجمة من حماية البيئة.

٥٧- وذكر أن الولايات المتحدة تدعم بقوة تحرير التجارة باعتباره عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية. والأمانة تشير الى معايير الأغذية على أنها يمكن أن تسبب مشاكل تتعلق بالنفاذ الى الأسواق وأنها تعوق التنمية بالتالي، ولكن هذا بالضبط هو السبب الذي تم من أجله التفاوض على مدونة تطبيق التدابير المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية في جولة أوروغواي. ومن شأن تحرير التجارة وعملية جعل المعايير أكثر اتساقا مع الأحكام والضمانات البيئية الملائمة، أن يدعما امكانية الوصول الى الأسواق وأن يحفزا التنمية الاقتصادية المستدامة.

٥٨- وقال إن احدى النقاط التي أكدها اتفاق تطبيق التدابير المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية هو أن مستوى التحرر من الخطر الذي تعكسه المعايير الصحية التي تضعها البلدان هو قرار سيادي. وفي حين أنه من الصحيح القول بأن الافتقار الى معايير عالمية عائق أمام التجارة، فمن غير الواقعي توقع قبول الحكومات لمعايير أدنى من أجل تحقيق الانسجام. وهكذا فإنه عندما تكون هناك اختلافات في المعايير ناشئة من اختلاف الاختيارات الاجتماعية المتعلقة بالخطر المقبول، فإن التنسيق لا يصبح ممكنا الا اذا ما قبلت جميع الأطراف أعلى مستوى من الحماية اختاره أي طرف.

٥٩- وأضاف أن مسائل التجارة والبيئة تتشابك على نحو متزايد بطريقة كانت تبدو في البداية متعارضة، ولكن اتضح لقطاع التصدير ككل، أن الأنظمة البيئية وخيارات المستهلكين لا تسبب تشوهات رئيسية للتجارة. وستمضي البلدان قدما على الرغم من الصعوبات التي تطرحها هذه المسائل المعقدة لتطوير حلول تدريجية

ومنضبطة. ومن شأن العرض البناء والمتوازن لهذه المسائل أن يدفع البلدان الى التقارب للاهتداء الى حلول مقبولة تبادليا.

٦٠- وتحدث ممثل فنلندا بالنيابة عن البلدان النوردية، فقال إنه من المهم وضع تفريق بين المسائل الاقتصادية الكلية والمسائل الاقتصادية الفرعية، حتى وإن لم تكن المفاهيم واضحة حتى الآن. وفيما يتعلق بمسألة وضع العلامات الايكولوجية، فهي يمكن أن تؤثر بصورة معاكسة على القدرة التنافسية للبلدان التي لايمكن أن تفي بالمعايير ذات الصلة، ولكن من ناحية أخرى، يمكن للبلدان النامية أن تجد فرصا سوقية جديدة للمنتجات المواتية بيئيا. ويمكن لصغار المنتجين أن يجدوا فرصة طيبة بصفة خاصة في هذا المجال. ورغم أن الأثر التجاري لوضع العلامات الايكولوجية ضئيل، في الوقت الحالي، فإن هناك حاجة مع ذلك الى التعاون الدولي إذا ما اريد تفادي التمييز والحمائية المستترة.

٦١- وأعرب عن تقديره للأعمال الجارية في الأونكتاد بصدد وضع العلامات التجارية، وبصفة خاصة حلقة التدارس العملي التي نظمتها الأمانة في حزيران/يونيه ١٩٩٤. واتفق مع الأمانة على ضرورة الاعتراف المتبادل بموثقي الشهادات بين البلدان المتقدمة والنامية وبالحاجة الى تحري إمكانية وفائدة وجود الهيئات الاقليمية لاصدار الشهادات ووضع العلامات. وشدد على الاسهام القيم الذي يمكن أن تقدمه المنظمة الدولية للتوحيد القياسي في هذا المجال بتقديم مبادئ توجيهية لوضع العلامات البيئية.

٦٢- ومضى يقول إن عدة ضرائب بيئية خلال السنوات الأخيرة تضمنت اشتراطات تتعلق بإعادة التدوير وأنه لا ينبغي تطبيق هذه الضرائب لأغراض حمائية.

٦٣- وأضاف أن السياسات المتصلة بالبيئة يمكن أن تسهم في تحسين البيئة وأن تسفر عن نفع اقتصادي في آن معا: وبصفة خاصة فإن القطاع البيئي الجديد يتيح سوقا متنامية للسلع والخدمات السليمة بيئيا. ومع ذلك فإن الافتقار الى المعلومات يمكن أن يحدث مشاكل في مجال الوصول الى الأسواق. وتلعب الشفافية دوراً أساسياً، لاسيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة الانتاج وإدماج السياسات البيئية والاستراتيجيات الصناعية، وستكون مسألة الشفافية جزءاً هاما من أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية.

٦٤- وقال أخيرا إن تحقيق الانسجام وإن يكن احدى الطرق للتصدي للأثر الذي قد تلحقه الأنظمة البيئية بالقدرة التنافسية، إلا أن هذا النهج ينطوي على أوجه قصور واضحة نتيجة للاختلافات القائمة فيما بين البلدان بصدد الظروف البيئية والموارد المتاحة لحماية البيئة.

٦٥- وقال ممثل لجنة الاتحاد الأوروبي إنه من الأفضل مواصلة المناقشات بشأن التجارة والتنمية في الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية الذي أنشئ حديثا. وأضاف أن السياسات والمعايير والأنظمة البيئية تحدد بشكل متزايد نوعية المنتجات وعمليات الإنتاج بوصفها عوامل في القدرة التنافسية الدولية، وبوصفها شروطا للوصول إلى الأسواق. غير أنه في الوقت الحاضر لا تؤثّر تدابير المنتجات على التجارة تأثيرا ذا شأن فيما عدا في قطاعات محددة وفي فئات منتجات معينة. وعلى نحو مماثل لا يبدو أن معايير التجهيز قد كان لها أي تأثير كبير على القدرة التنافسية حتى الآن. وبناء على ذلك يجب تخصيص المزيد من الوقت لتحسين قاعدة المعارف عوضا عن التسرع في اتخاذ أية قرارات.

٦٦- وفيما يتعلق بتدابير المنتجات قال إن اتفاق الغات بشأن الحواجز التقنية المعرقلة للتجارة كما نُقح خلال مفاوضات جولة أوروغواي يبدو أنه يوفر ردودا مرضية على البعض على الأقل من المشاغل التي أعرب عنها في تقرير الآمانة. وفي هذا السياق ما من شك في أن التغليف ووضع العلامات يعتبران مسألتين لهما قدر كبير من الأهمية في النقطة المشتركة الرابطة بين التجارة والبيئة. وأضاف أن مشاغل المصدرين الرئيسية تتمثل في كون قلة تنسيق شروط التغليف أو وضع العلامات قد تزيد إلى حد كبير التكاليف بالنسبة للمصدرين؛ وفي كون احترام مساواة الأجانب بالمواطنين في المعاملة قد لا يكون ضمانا كافيا للمصدرين بما أن تكاليف الامتثال يمكن أن تكون أعلى بكثير بالنسبة لصغار المصدرين والمصدرين البعيدين؛ وفي كون الشروط المتعلقة باستخدام المواد المعاد تدويرها قد تعوق الواردات من البلدان التي لا تتوافر فيها مثل هذه المواد بسهولة؛ وفي كونه يمكن أن تنشأ صعوبات في الامتثال للمخططات المحلية التي تشترط إعادة استخدام أو استرجاع مواد التغليف؛ وفي كون شروط الشهادة على الامتثال للمعايير البيئية في البلد المستورد يمكن أن تنطوي على تكاليف أعلى. وهذه المشاغل بدون شك أكثر جدية في حالة مصدري البلدان النامية.

٦٧- ومن وجهة نظر تجارية يمثل تنسيق المعايير البيئية في جميع أنحاء العالم بالتأكيد أكثر الطرق فعالية لإزالة الحواجز التجارية. ومن وجهة نظر بيئية يبدو مع ذلك أن هناك توافقا في الآراء بدأ يظهر ومؤداه أنه لا يمكن اعتبار التنسيق الهدف النهائي. ويمكن أن يمثل الاعتراف بالعلامات الايكولوجية بديلا مجديا ولكن الاعتراف المتبادل لا يمكن أن يتم إلا بين مخططات وضع العلامات الايكولوجية التي لها معايير متكافئة. وما هو أهم من ذلك في الوقت الحاضر هو تأمين إطار من شأنه أن يسمح بوضع معيار محلي عال لحماية البيئة، وتلك هي الحالة بالنسبة لقواعد مجموعة الغات الحالية التي تنيط كل بلد من البلدان بالحق في إقامة معايير عالية لحماية البيئة، شريطة احترام ضوابط أساسية معينة مثل عدم التمييز، والشفافية، ومساواة الأجانب بالمواطنين في المعاملة، وتفادي الحواجز التي لا لزوم لها المعرقلة للتجارة.

٦٨- وأردف قائلا إن الوضع مختلف بعض الشيء فيما يتعلق بمعايير العمليات والإنتاج. وإن بيئة البلد المستورد لا تتأثر بطرق العمليات والإنتاج المستخدمة في البلد المصدر ما لم تكن لهذه الطرق صلة بالمنتجات أو تؤدي إلى آثار بيئية عابرة للحدود. ومجموعة الغات لا تسمح بفرض قيود تجارية على بلد منتج له معايير عمليات أدنى. وبما ان البلدان والمناطق تختلف كثيرا من حيث قدرتها على استيعاب التلوث فإنه يجب السماح لكل بلد من البلدان بتحديد معايير عملياته ما دامت طرق الإنتاج المستخدمة لا تؤثر على المنتج نفسه أو على البيئة العالمية. وتتمثل أكثر الطرق وعدا لإزالة آثار الأنظمة البيئية السلبية على الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

٦٩- واسترسل قائلا إن أنشطة التعاون التقني يمكن أن تساعد على إيجاد الرد الملائم لآثار الأنظمة البيئية المحتملة المعادية على صادرات البلدان النامية. وفي هذا السياق تتمثل مشكلة رئيسية في البلدان النامية في اختبار المنتجات والمصانع والتحقق منها. ويمكن جزئيا التخفيف من حدة هذه المشكلة عن طريق تدريب موظفي معاهد توحيد المعايير في البلدان النامية على إجراء اختبارات موقعية للمصانع. ويمكن أيضا إجراء التدريب من خلال وكالات تعينها هيئات دولية لتوحيد المقاييس مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وللمانحين الثنائيين بالتأكيد دور يمكن أن يلعبوه في تمويل هذا التدريب. وبالإضافة إلى ذلك بدأت شركات خبرة استشارية تظهر في بلدان الاتحاد الأوروبي وبإمكانها أن تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وخاصة منها البلدان النامية في أفريقيا، لتمكينها من الوفاء بالمعايير المحددة لوضع العلامات الايكولوجية.

ويمكن أن تأذن مختلف مخططات وضع العلامات الايكولوجية لشركات الخبرة الاستشارية هذه بالقيام بإجراءات التحقق في البلدان المصدرة نفسها. ومن ثم، وحتى إذا كانت الشركات الأم متمركزة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن أن يكون موقع الشركات التابعة لها في البلدان النامية.

٧٠- وفي نفس الوقت فإن المسألة قيد النقاش هي مسألة تجارية محضة ولكنها مسألة لها بعد إنمائي واضح. فالأمر يحتاج بناء على ذلك إلى تدابير لتحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة عن طريق تسهيل وصولها إلى تكنولوجيات سليمة بيئيا. وهذا الموضوع يستحق بالتأكيد مزيد الدرس في إطار الأونكتاد.

٧١- وقال ممثل فنزويلا إن أفضل طريقة لتنسيق السياسات التجارية والبيئية تتمثل في اعتماد معايير متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف مصممة لتأمين عدم استخدام المعايير لأغراض حمائية. وهذه المسألة ليست لها أهمية كبيرة بالنسبة لفنزويلا نظرا لما تواجهه صادراتها من سمك التونة من قيود تجارية وكذلك نظرا للتهديد الأخير لصادراتها من النفط المصفـّى.

٧٢- وأضاف قائلا إن التدابير التجارية الأحادية الطرف لا تتفق مع القواعد المتعددة الأطراف وهي مضرة بصادرات فنزويلا. كما أنها تقيـّد فضلا عن ذلك قدرة استخدام التكنولوجيات الجديدة التي هي أكثر ملاءمة لحماية البيئة. وسوف تشمل المناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة بشأن التجارة والتنمية عناصر وثيقة الصلة بشكل خاص بالبلدان النامية، ولا بد من أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار كما ينبغي.

٧٣- ويجب أن تعكس المناقشات والاتفاقات بشأن المبادئ والمعايير توازنا حيويا بين احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها. وفي حين أنه لا مجال لعرقلة التقدم في بلوغ الأهداف البيئية المدرجة على جدول أعمال النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلا أن طاقة البلدان النامية الأضعف على استيعاب التكاليف أو على الاستيعاب الداخلي للتكاليف المتصلة بالبيئة لا بد من أخذها بعين الاعتبار كما ينبغي.

٧٤- وأخيرا فإن اعتماد معايير واضحة ومعترف بها عالميا يمثل تحديا هاما للمجتمع الدولي، والأونكتاد مدعو ليلعب دورا هاما بذلك الخصوص. واختتم قائلا إن العمل المقبل للفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية من المفروض أن يؤدي إلى تحديد المجالات التي يحتاج فيها الأمر إلى تعاون دولي ومساعدة تقنية.

٧٥- وقال ممثل الهند إن هناك تصورا شعبيا خاطئا وإن هناك خلافا جوهريا بين التجارة والتنمية. فعلا تشير الأدلة الى أن تحرير التجارة يؤدي الى النمو الاقتصادي والتنمية، وتعزيز الاستدامة، وتحسين قدرة المجتمع على اتخاذ الاجراءات لحماية البيئة. وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية التي تؤدي فيها قلة الموارد والفقر، وليس السياسات البيئية غير الملائمة، الى تردي البيئة. والعلاقة تكافلية وليست تنازعية: فالتجارة تؤدي الى زيادة الموارد لحماية البيئة وحماية البيئة بدورها تديم توسع التجارة المستمر. وهذا يعني أن حماية البيئة والنمو الاقتصادي يجب أن يتضافرا لتحقيق التنمية المستدامة.

٧٦- وفيما يتعلق بتقرير الأمانة الذي قال إنه يوافق على قوته الدافعة البعيدة المدى أشار إلى ان نوعين من التدابير يستخدمان في السياسات البيئية وهما الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب والرسوم، وأنظمة

التحكم والمراقبة. ومن الأهمية بمكان أن تستند التدابير الاقتصادية الى معياري "الضرورة" و"الفعالية" والى مبادئ الغات المعترف بها مثل شرط الدولة الأكثر رعاية ومساواة الأجانب بالمواطنين في المعاملة.

٧٧- واسترسل قائلا إنه يجب أن تكون سياسات المنتجات شفافة وأن تقوم على مبررات علمية ملائمة. ويجب بالتأكيد ألا تستخدم كتدابير غير تعريفية. وسيحتاج الأمر الى التعاون التقني، وخاصة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التكيف بالمعايير المستخدمة في البلدان المتقدمة. وعلى نحو مماثل، وفي حالة التغليف، يجب التركيز على امكانية اعادة التدوير عوضا عن التركيز على المحتوى من المواد المعاد تدويرها.

٧٨- وفيما يتعلق بمعايير الانتاج والعمليات يجب السماح للبلدان النامية باختيار أولوياتها البيئية والإنمائية. ويجب ألا يفرض بلد ما يكون على مستوى تنمية مختلف جدا أية معايير خارج نطاق اختصاص البلد المحلي. ومن شأن التدابير التجارية الرامية الى فرض طرق عمليات وانتاج على بلدان أخرى أن تكون غير فعالة إذ أنها تتعارض مع منافع الميزة المقارنة. وسيحتاج الأمر الى تعاون دولي في مجال وضع العلامات الايكولوجية بحيث يتسنى تفادي الآثار غير الملائمة على التجارة. وفي الحالات التي لا يكون فيها أي أثر بيئي عابر للحدود يجب أن يُترك أمر تحديد المعايير لمراحل الانتاج الخفية ليتم على المستوى الوطني. وفي حالات ظهور مشاكل بيئية لها أثر غير مباشر، يمكن أن يأتي الحل من اتفاقات بيئية دولية تستند الى مبادئ عدم التمييز والشفافية وأقل تحريف ممكن لمجرى المبادلات التجارية، مع مراعاة الاحتياجات الانمائية الخاصة بالبلدان النامية.

٧٩- وفيما يتعلق بالاستيعاب الداخلي لتكاليف البيئة من الصعب تقييم الموارد، ويمكن لأمانة الأونكتاد أن تشرع في دراسات بهذا الشأن.

٨٠- أما فيما يتعلق بمعايير العمليات والاغراق الايكولوجي فان الأدلة القائمة على التجربة العملية تشير الى أن الصرامة النسبية للمعايير البيئية ليس لها إلا تأثير ضئيل، أو لا تأثير لها على الاطلاق، على قدرة البلدان العامة على المنافسة. وتختلف الآثار التنافسية للانظمة البيئية اختلافا واسعا من قطاع لآخر، ويحتمل أن تكون أقل شأنا في قطاع التصنيع مما هي عليه في قطاع المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية. ويكون من الأهمية بمكان تأمين نقل التكنولوجيات الملائمة إلى البلدان النامية وتوفير الأموال الكافية لها لتمكينها من ادراج هذه التكنولوجيات في عملياتها التصنيعية.

٨١- واختتم قائلا إنه من الأساسي، عند استنباط مبادئ توجيهية بشأن السياسة العامة في ميدان التنمية المستدامة، مراعاة مشاغل الجميع قصد التمكين من الجمع بين سياسات مختلفة.

٨٢- وقالت ممثلة الاتحاد الروسي إنها توافق أمانة الأونكتاد في أن السياسات الاقتصادية السليمة بيئيا من شأنها أن تشجع التنمية المستدامة، ولكن التنفيذ الفعلي لهذه السياسات يتوقف على مستوى بلد معين من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٨٣- وأضافت قائلة إنه من البديهي أن ادخال معايير بيئية جديدة يتطلب جهدا ضخما من جانب البلدان التي تتطرق لهذه المسألة لأول مرة. أما بالنسبة للاتحاد الروسي، وهو بلد يمر بمرحلة انتقالية، فإن ذلك يمثل مشكلة اضافية تتطلب استيعاب عمليات جديدة واستثمارا ثقيل العبء في الهياكل الأساسية.

٨٤- ومضت قائلة إن بلدها يؤيد كليا التدابير الناظمة للتجارة لأغراض البيئة التي أدخلت في اطار اتفاقات دولية. غير أن المعايير التي تتصل بمنتجات فردية في فرادى البلدان والتي تحد من فرص الوصول الى الأسواق بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك مثل هذه المعايير تعد مسألة أخرى. وقالت إن الشفافية حاسمة في هذا الخصوص ولا بد من تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بما يكفي من المعلومات عن المعايير والتشريعات البيئية التي تمس التجارة. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سريعة التأثر بشكل خاص في هذا الصدد. ويجب أن يدرس الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية المجالات التي يحتاج فيها الأمر أشد الحاجة الى الشفافية.

٨٥- وأضافت أن إدخال المعايير التقنية يتطلب تكنولوجيا ملائمة للبيئة تتطلب بدورها استثمارات. ولا بد من ملاحظة أن سوق البيئة في البلدان المتقدمة قد تطورت على مدى فترة ٢٠ عاما في حين أنها تكاد تكون جديدة في بلدها. وقالت إن المشكلة الرئيسية في روسيا هي الافتقار للاستثمارات.

٨٦- واختتمت قائلة إن العمل في هذا المجال يجب أن يقوم على تعاون وثيق فيما بين المنظمات الدولية مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

٨٧- وقال ممثل مصر إن المسألة الرئيسية تتمثل فيما اذا كانت السياسات البيئية تؤثر على القدرة التنافسية وما الذي يمكن عمله بذلك الشأن إذا كان الحال كذلك. وأضاف أن مسألة اضافية تتمثل في ما اذا كان يمكن توقع آثار متباينة في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية بسبب اختلاف قدراتها وطاقاتها. ومن المنظور التجاري نشأت أيضا مسائل تمويل تدابير مراقبة البيئة، ومدى فائدة مبدأ "الملوث يدفع"، ومسألة ما اذا كان يجب توسيع هذا المبدأ ليشمل الاستيعاب الداخلي للآثار الدخيلة في البلدان النامية.

٨٨- ومضى قائلا إن المعايير البيئية لا تختلف من حيث المبدأ عن العوامل الأخرى التي تسهم في قدرة اقتصاد ما على المنافسة دوليا مثل التعليم والهياكل الأساسية والسياسات الاجتماعية. وبالاضافة الى ذلك تعكس المعايير الدولية فقط أولويات مجتمع معين فيما يتصل بأهداف محددة من أهداف السياسة العامة.

٨٩- ولا يبدو حتى الآن أن هناك أي ترابط ايجابي بين المعايير البيئية العالية وانخفاض القدرة على المنافسة في البلدان المتقدمة. وتكاليف منع التلوث نادرا ما تمثل أكثر من ١ في المائة من اجمالي التكاليف ولا تبلغ أكثر من ٣ في المائة حتى في القطاعات الملوثة بدرجة عالية مثل صناعات الاسمنت. والأدلة على هجرة الصناعات الملوثة نادرة. غير أن المعايير البيئية العالية يبدو أنها تحدث ميزة مقارنة لمنتجي البلدان المتقدمة في الأجلين الطويل والمتوسط بسبب ما لها من تأثير تجديدي.

٩٠- وتتمثل ردة من ردود الفعل على مشكلة القدرة على المنافسة في اتخاذ تدابير تعويضية ضد "الاغراق الايكولوجي". غير أن هذه التدابير لا تتفق مع مجموعة الغات وقد تم الخلوص إلى استنتاج أن

استخدام الرسوم التعويضية لردع الإغراق الايكولوجي، فضلا عن كونه لا مبرر له فإنه يمكن أن يجلب مشاكل وانتهاكات تتجاوز إلى حد بعيد مشكلة الازاحة التنافسية التي يرمي إلى التصدي لها.

٩١- وبقدر ما يتعلق الأمر بالبلدان النامية يتوقف أساسا مدى تحمل المنتج في البلدان النامية أو المستهلك في البلدان المتقدمة للاستيعاب الداخلي للتكاليف على مرونة منحنيات العرض والطلب، وكذلك على قدرة الطرفين على تغيير المنحنيات. ونظرا لشكل منحنيات العرض والطلب يحتمل أن تفرض كافة التدابير الرامية إلى الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية في صادرات البلدان النامية عبئا على المنتجين والمصنعين في البلدان النامية أساسا.

٩٢- وتسيطر على حصة كبيرة من التجارة العالمية المعاملات داخل الشركات التي تتم بأسعار تحويلية مصممة لتركيز الأرباح في المكان الذي يناسب الشركة أكثر من غيره. والمكان المشار إليه ليس هو البلد المصدر في كثير من الأحيان. وتجربة ماليزيا بالأنظمة البيئية في صناعة زيت النخيل تشير إلى قدرة الصناعة على تحويل التكاليف ذات الصلة بمكافحة التلوث إلى موردي المواد الخام، الأمر الذي يسبب تغيرا هاما في توزيع عائدات التجارة. ويجب أن تكون هذه الآثار التوزيعية ومضاعفاتها دوليا مسألة من المسائل المدرجة على جدول أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية.

٩٣- واسترسل قائلا إن المؤسسات والحكومات التي لها امكانيات الاستثمار في تطوير تكنولوجيات جديدة تملك القدرة على تغيير منحنيات العرض، في حين أن القدرة على تغيير منحنيات الطلب تملكها إلى حد بعيد وسائل الإعلام ومن ثم أولئك الذين بإمكانهم الوصول إليها، بما في ذلك مجموعات الضغط المحكمة التنظيم. وكافة أشكال القوة هذه فيها نزعة إلى التركز في البلدان المتقدمة وبناء على ذلك فإن تجارة البلدان النامية ستكون خاسرة من إدخال التدابير البيئية. وعندما يوافق منتجو التلوث وضحاياهم في البلدان المتقدمة على تدابير لمنع التلوث تزيد التكاليف ارتفاعا يكونون ملزمين أيضا بالاتفاق على وضع تدابير حمائية لمنع المنافسة من الواردات ونقل التكاليف البيئية إلى المصدِّر. ومن ثم فإن خطر تضافر التدابير البيئية والتدابير الحمائية التجارية عال جدا.

٩٤- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) إنه ليس للمجلس أن ينتظر نتائج سريعة في ميدان السياسة التجارية والبيئية بما أن العديد من المسائل ذات الصلة يمتد إلى أبعد من المجال الذي تتداخل فيه التجارة والبيئة ويتناول موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية الجوهرية. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو لوحظ أن وجود نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف، إلى جانب سياسة بيئية فعالة، يمكن أن يكون له تأثير ايجابي على البيئة ومن شأنه أن يفضي إلى تنمية مستدامة. وبالسماح بالاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية يمكن أن يؤدي أيضا نظام متعدد الأطراف للتجارة العالمية إلى التوزيع الأمثل للموارد فيما يتصل بالبيئة. إلا أن الجميع يوافق على أن أسعار السلع المتاجر بها لا تعكس في الوقت الحاضر التكاليف بالنسبة للبيئة، وعلى أن المسائل المثارة على هذا النحو يجب أن تكون موضع تركيز عمل الأونكتاد التحليلي. ويمكن أن تكون للدراسات المتعلقة بالآثار التي ترتبها السياسات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على البلدان النامية فائدة كبيرة.

٩٥- وأضاف قائلا إن تحرير التجارة يعزز الفعالية ويساعد على التوفير في الموارد، وإن ذلك في حد ذاته يشجع حماية البيئة. فتحرير التجارة يؤثر على الاستثمار المباشر ويجلب صناعات جديدة كثيرا ما

تكون لها أشكال إنتاج أنظف. غير أنه لا يمكن الآن استخلاص أية استنتاجات نهائية فيما يتعلق بتأثير تحرير التجارة على المشاكل البيئية، ذلك أن العديد من النقائص السوقية والسياسية والمؤسسية القائمة لم تتأثر بعد بالتحرير.

٩٦- وأسباب التدفقات التجارية غير المنيعة من الناحية البيئية كثيرا ما تكمن في تشبث هياكل انتاج واستهلاك معيبة. وبالتالي يمكن مقارنة المنازعات في التجارة بالحالات التي تؤدي فيها تحديات التكنولوجيات والصناعات المتقادمة إلى خلافات. ومع ذلك ليس من المنصف أن يشار إلى محاولات السياسات البيئية تغيير البعض من هياكل الانتاج والاستهلاك، ومن ثم التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار، بأنها "نزعة حمائية". غير أنه للبلدان النامية أن تشارك في هذه العملية كليا من أجل السهر على عدم السعي إلى إيجاد مجرد حلول تدريجية، مع العلم أن التحسينات في البيئة في جزء من العالم تمثل تكلفة في جزء آخر منه.

٩٧- أما فيما يتعلق بتقرير الأمانة فأكد أهمية شفافية تدابير السياسات البيئية التي تؤثر على التجارة الدولية. وكما أكدت على ذلك لجنة التنمية المستدامة في القرار الذي اتخذته في دروتها الثانية في أيار/مايو ١٩٩٤ فإن أنظمة بيئية مختلفة يمكن أن تكون مستنسبة في بلدان مختلفة، ولو أنه على المجتمع الدولي أن يظل يشجع الاعتراف المتبادل بالمعايير البيئية أو تقاربها. وبقدر ما أن الوعي البيئي المتزايد من جانب المستهلكين يؤدي إلى تغير في سلوك المستهلك، الذي ربما ساانده في ذلك وضع العلامات الاختياري، لن يكون بإمكان الموردين في البلدان النامية الافلات من هذا التغير في هيكل الطلب. ولا يمكن تنفيذ أشكال إنتاج سليمة بيئيا في البلدان النامية إلا من خلال فعالية التغير الهيكلي.

٩٨- وقال إن تقرير الأمانة قد أهمل جانب تغير السعر النسبي، وكذلك التقلبات في التكاليف ومضاعفاتها على التدفقات التجارية. فعلى سبيل المثال من شأن تكلفة إعادة تدوير أجزاء من منتج ما بالمقابلة مع تكلفة تصريف النفايات أن يكون لها تأثير حاسم على التدابير المنفذة. واختتم قائلا إن التوصيات بشأن السياسة العامة المتعلقة بحماية البيئة لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان النامية على تنفيذ التدابير.

٩٩- وأشار ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى تقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/41(1)/4) فقال إن لجنة الدستور الدولي للأغذية، المشتركة بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية، قد حاولت تنسيق المعايير الغذائية لحماية صحة المستهلك وتيسير التجارة الدولية. وكانت قد أعدت أكثر من ٠٠٠ ٣ حد أقصى لفضلات مبيدات الآفات، لمبيدات آفات مختلفة ومجموعات من السلع الأساسية. وقال إن الأغذية التي تمتثل لحدود فضلات مبيدات الآفات القصوى لا تشكل أي خطر على صحة المستهلك، ومن المفروض أن يكون من الممكن على هذا الأساس تنسيق الشروط الوطنية مع شروط لجنة الدستور الدولي للأغذية في إطار الاجراءات المنصوص عليها في اتفاق جولة أوروغواي بشأن تطبيق التدابير الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية. وأضاف أن لجنة الدستور الدولي للأغذية تسعى إلى توسيع نطاق توصياتها بشأن حدود فضلات مبيدات الآفات القصوى ليشمل مجموعة أكبر من المنتجات المصدرة من البلدان النامية. وهي تعالج أيضا معايير غذائية أخرى لها صلة بالبيئة. وقال إن الفاو ترحب بقيام تعاون أوثق مع الأونكتاد بشأن المسائل المتصلة بالمعايير الغذائية. واختتم ملاحظا أن الاشارات إلى الحراجة الواردة في تقرير الأمانة محدودة ولكن مسائل مثل منح الشهادات، ووضع العلامات، ومكافحة التلوث، واعادة التدوير، والتغليف، لها أهمية كبيرة بالنسبة للحراجة. والفاو تعالج حاليا البعض من هذه المسائل.

## الفصل الأول

# تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي، وبخاصة في المجالات التي تهم البلدان المعنية من بين البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، وأثرها على النظام التجاري الدولي ومشاكل التنفيذ

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(تابع)

١٠٠- رد الموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية على التعليقات على العناية التي أولاها "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤" الى اهتمامات ومشاغل البلدان النامية فأشار الى أنه كان قد أكد، في بيانه الاستهلالي، طبيعة تقييم الأمانة الأولية لنتائج جولة أوروغواي. وأضاف أن قلة الوقت والبيانات قد حالت دون تحليل نوعي متعمق لآثار جولة أوروغواي على الأمم التجارية، وبشكل خاص البلدان النامية. واردف قائلا ان الدراسة التمهيدية قد ركزت على تأثير جولة أوروغواي على النظام التجاري، وأن عدة عناصر اتفاقات قد أُبرزت في الجزء الثالث من تقرير التجارة والتنمية ويمكن أن تكون لها نتائج خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقد وصفت ورقات الدعم الطريقة التي تم بها التطرق لمشاغل البلدان النامية في التفاوض في كل واحد من الاتفاقات موضع البحث. كما تم تحديد كافة أحكام المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية للبلدان النامية. والأمر الذي يتبقى فعله هو اجراء تحليل أكثر تفصيلا لشروط الوصول الى السوق للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك تحديد التخفيضات التعريفية الفعلية وما ينتج عن ذلك من مجملات تعريفية. ويجرى هذا التحليل في إطار الفريق العامل المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الجديد، الذي سينظر في منافذ للبلدان النامية في قطاعات محددة، والفرص التي توفرها الضوابط الجديدة الناظمة للجوء الى الاجراءات المقيدة للتجارة، والطريقة التي يمكن بها للبلدان النامية أن تفيد من المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية.

١٠١- وفيما يتعلق بوثاقة صلة السياسات التي تنتهجها بعض البلدان الناجحة بدرجة عالية في جنوب آسيا بخيارات السياسات الانمائية في نظام ما بعد جولة أوروغواي، قال إن مناقشة التجارب الانمائية في "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤"، ترمي الى نقل رسالة مؤداها أنه لا توجد وصفة للتنمية مؤكدة النجاح، وأن السياسات الانمائية يجب أن تقوم على اساس عملي وليس على اساس عقائدي، وأن هناك مجالا للحكومات حتى في الاقتصادات السوقية التوجه للقيام إلى حد بعيد بتقديم حوافز لتنمية القطاعات الاستراتيجية. وقال إن "تقريرالتجارة والتنمية" لا يدافع لا عن السياسات الصناعية المتجهة نحو الداخل ولا عن تشجيع الصادرات الذي يتغاضى عن الالتزامات المتعددة الأطراف. والمسألة هي بالأحرى أن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الانمائية والسياسات التجارية في البلدان النامية سيتأثران بتكيفها مع التزاماتها الجديدة المتعددة الأطراف والأكثر صرامة في مجالات مثل التخفيضات التعريفية، واعانات التصدير، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. واختتم قائلا إن الاستثناءات المحددة الفترة التي تسمح بها اتفاقات جولة أوروغواي في اطار المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية تعكس الاعتراف بأن التطبيق التدريجي للالتزامات يمكن أن يكون عنصرا اساسيا في السياسة الانمائية.

- - - - -